

مَصْنَفَاتُ الشَّيْخِ الْمُفِيدِ

(الطبعة ١٣٤٣ هـ)

١٤



1000th ANNIVERSARY
INTERNATIONAL CONGRESS
OF (SHEIKH MOFEEED)

مَسْأَلَتَرَفِي

النَّصْرُ عَلَى عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ

المؤتمر العالمي بمناسبة الذكرى الألفية لوفاء الشيخ المفيد



مِثْلُ التَّرَفِي

النَّصْرُ عَلَى عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ

تأليف

الإمام الشَّيْخُ الْمُفِيدُ

مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ النُّعْمَانِ بْنِ الْمُعَلِّمِ
أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، الْعُكْبَرِيِّ، الْبَغْدَادِيِّ

(٢٣٦ - ٤١٣ هـ)

الكتاب :	مسألة في النصّ على عليّ (ع)
المؤلف :	الشيخ المفيد (ره)
محقق :	الشيخ مهدي نجف
الطبعة :	الأولى
التاريخ :	١٤١٣ هـ ق
الناشر :	المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد
المطبعة :	مهر
صفّ الحروف :	مؤسسة آل البيت
الكمية :	٢٠٠٠

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

احتلّت البحوث المرتبطة بالإمامة و الخلافة مجالاً واسعاً من تراث الشيخ المفيد باعتبارها الفارق المهم بين أكبر طائفتين من طوائف الاسلام منذ صدر التاريخ الاسلامي.

و باعتبار أن من الواجب على علماء الامة السعي في إزاحة الفوارق بتحديد الملزمات الحقّة و البت فيما يجب على الأمة اعتقاده توصلاً الى ما يجب متابعتة و نصره في سبيل توحيد صفوف الأمة و رصّها و بناء البنين المرصوص عليها.

و من المسائل المثارة في هذا المجال - بعد إثبات إمامة الامام عليّ أمير المؤمنين عليه السلام - هو: لماذا قعد الامام عن مطالبة حقّه في الامامة و الخلافة بعد النبي صلى الله عليه و آله و سلم؟!

و لماذا سكّت عن مَنْ تقدّم عليه من الخلفاء؟!

و لماذا لم يُظهر معارضته لهم، بل خالطهم مخالطة سلمية، مما يوحي، او

استوحى منه كثير من الناس، أنه موافق لهم؟!

٤ مسألة في النصّ على عليّ عليه السلام

كأخذه العطاء منهم، و الاشتراك في صلواتهم جماعة، و الحضور في مجالسهم، و غير ذلك مما يدلّ على عدم المقاطعة و على الرضا عنهم و عن تصرفاتهم او حتى نكاح سبي حروبهم!

و قد تصدّى الشيخ المفيد في هذه الرسالة لهذه الاسئلة و الشبهة، بأسلوبه الرصين الهادئ، و الواضح، عارضاً لما تقوله الشيعة بهذا الصدد من الأجوبة عن كل واحد من تلك الاسئلة المثارة و الظريف أنه أجاب عن مسألة نكاح الإمام عليه السلام سبي الخلفاء، من طريقين:

١- طريق الممانعة:

أي يدفع دعوى السائل أن الإمام عليه السلام نكح السبي على أساس ملك اليمين، بل يمكن دعوى أنه عليه السلام نكح السبي على أساس عقد الزواج. فلا طريق للسائل الى إثبات دعواه تلك!

٢- طريق المتابعة:

أي مع الموافقة على فرض السائل أنه عليه السلام نكح السبي على أساس ملك اليمين، و الاجابة عن ذلك.

و هذا يعطي أن الشيخ المفيد كان يتوخى منتهى النصفة مع الخصوم و لا يكتفي برد الدعاوي و إنكارها، بل يتنزّل معهم و يحاول أن يجيبهم على مبانيهم و ملتزماتهم أيضاً.

و الظاهر أن مثل هذه الاسئلة كانت مثارة في زمن الشيخ المفيد و عصره، فقد أثار أبو هاشم - من المعتزلة - سؤالاً بعنوان:

كيف رضي أمير المؤمنين عليه السلام أن يكون في الشورى العمرية مع ما تردد فيه من القول حالاً بعد حال؟

مسألة في النصّ على عليّ عليه السلام ٥

نقله القاضي عبد الجبار في المغني (ج ٢٠ ق ١ ص ١٢٢)

وقد أجاب السيد المرتضى عن ذلك في الشافي بقوله: ذكر أصحابنا فيه

وجوها:

أحدها: أنّه عليه السلام إنّما دخلها ليتمكّن من إيراد النصوص عليه و الاحتجاج بفضائله و سوابقه و ما يدل على أنّه احقّ بالأمر و أولى. و منها: أنّه عليه السلام جوز أن يسلم القوم الأمر له، و يذعنوا لما يورده من الحجج عليهم بحقه، فجعل الدخول في الشورى توصلاً الى حقه، و سبباً الى التمكن من الأمر و القيام فيه بحدود الله، و للإنسان أن يتوصّل الى حقه و يتسبّب اليه بكل أمر لا يكون قبيحاً.

و منها: أن السبب في دخوله عليه السلام كان التقية و الاستصلاح،...

فحملة على الدخول ما حملة في الابتداء على إظهار الرضا و التسليم.

لاحظ الشافي في الامامة (٢/١٥٥) و تلخيص الشافي (٢/١٥٠-١٥٤)

وقد اختار الشيخ الطوسي الوجه الثاني من الوجوه التي ذكرها المرتضى فذكره بشيء من التفصيل - في جواب الاعتراض على قبول الامام على الرضا عليه السلام لولاية العهد من قبل المأمون العباسي - فقال ما نصّه:

كلّ ما مضى من الكلام في أسباب دخول أمير المؤمنين عليه السلام في

الشورى، فهو بعينه سبب في هذا الموضوع، و جملته: أن صاحب الحق له أن يتوصّل اليه من كلّ جهة و سبب، لا سيّما إذا كان يتعلّق بذلك الحق تكليف عليه، فإنّه يصير واجباً عليه التوصل و التصرف في الامامة.

لاحظ تلخيص الشافي (٤/٢٠٦).

و رسالة الشيخ المفيد هذه على صغر حجمها جامعة للأجوبة على كلّ

٦ مسألة في النصّ على عليّ عليه السلام

تلك الاسئلة المثارة، بأوضح وجه.

على أن الظاهر من نسختها المتوفرة: أن كاتبها لم ينقل جميع ما أملاه

الشيخ رحمه الله، بل اختصرها.

والحمد لله على توفيقه.

وكتب

السيد محمد رضا الحسيني

الجلالي

وقام به بل يعلم في الجملة ان قعوده لمصلحة الدين والرياسة ثم بعد ذلك بعض وجوه الصلحة فيكون بعض ذلك ان علم ائمة الخلفاء من يرجع عن الباطل الى الحق بعد مدة ويستنصر فكان ترك قتل الصلحة ومن الله علم ان في ظهورهم مؤمنين لا يجوز قتلهم واجبا لهم فكان ترك قتلهم وصلى ^{عليه} ومنه شفقة منه على شيعته وولان يضطلموا فيقطع نظام الامامة وهذا كلام معروف ويعرف ذاهل العدل والمتكلمين وهو من اصول الدين الا يرى انا اذا سئلنا عن تفرق قوم نوح وهذا هو صالح لاجل اناقة وبقا فان الله عين علي السلام واليمين عند الله اعظم من ناقة صالح لم يكن الجواب الا ما ذكرناه من الصلحة وباعلم الله من بقا نبياء ^{عليه}

مسألة اخرى في النص عن الشيخ المفيد رضي الله عنه
 بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله والصلوة
 كل نصية سال سائر ائمة الاذكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 عنده قد نص على امير المؤمنين سلام الله عليه واستخلفه على
 امته فلم تعد عن حقه وقد عول النبي صلى الله عليه وآله عليه
 فان قلتم فذلك لا باختياره تستمونه الى النصيب لامر الله وامر رسوله ^{عليه} ^{سبحانه}
 وان قلتم فذلك مضطر فاستمونه الى الخبير والضعف قد علم

هذا كتابه في الامتخانه عموم آية الله العظمى
 مرعشي نجفي - قم

الناس منه خلا ذلك لا تصح الواثق المشهورة والفردسية
 المذكورة وبعد ذلك في أخذ عظامهم وتكم سببهم وصلى عليهم
 وحكم في مجالسهم وكل ذلك يدل على ضاؤهم أذهب اليهم في النص
 للجواب قيل له إنما أخذ العظام إنما أخذ بعض حجة وأما الصلاة
 خلفهم فهو الإمام من تقدمه يزيد في صلاته فائدة على أن كلامهم
 فريضة وأما تكاثر من سببهم ففي جواب أن أحدهما على طريق المنافعة
 فإن الشيعة يرى أن الخليفة قد وجه من خلفه القوم من مسلم الخليفة
 واستدلوا على ذلك بأن عمر بن الخطاب لما رد من كان أبو بكر سباه لم
 يرد الخليفة ولو كانت من السي لردّها وأما الذي على طريق المنافعة
 فهو أنا إذا سلمنا لكم أنكم من سببهم لا يمكن لكم فيه ما اردتم لأن
 الذين سباهم أبو بكر كانوا قاصدين في نبوة رسول الله صلى الله عليه
 وآله ومن قدح في نبوته كفره وكما حرم طرد الكفار أحد ولو سباهم
 يريدون ما كان يسوغ لكم ما ذكرتموه لو كان الذي سباهم قاصدين
 إمامتهم ثم تكلم أمير المؤمنين سلام الله عليه من سببهم لكن الأمر خلاف
 ذلك وأما أحكامهم في مجالسهم فأنه لو قدر ألا يدعهم يكون حكموا وحكموا
 لفعلوا لأنهم له واليه وهو والله التوفيق فالمن كتب خطه هذه
 المسئلة اختصرها كما كتبها وليست مستوفاة حسب ما لاها رضي الله
 وصلى الله على سيدنا محمد النبي وآله

حكم في مجالسهم

وقف كتابخانه و قرائت خانه عمومی آیت الله العظمی
 مرعشی نجفی - قم

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين
سألتنا يا أبا عبد الله إذا كان رسول الله صلى الله
عليه وآله عندكم قد نص على أمير المؤمنين صلى الله
عليه وآله استخلفه على أمته فلم يعد عن حق له وقد عور إلي
بما الله عليه وآله عليه فيه فإن قلتم قلنا لا يحتجوا
نستبهمه إلى التضييع الأمر الله وأمر رسول الله وإن قلتم قلنا
ذلك مفضل استبهمه إلى الجبن والضعف وقد علم الناس منه
خلافه لئلا يلهي أصحابه المواقف المشهور والفروسيه
المدكور وبعد ذلك قلتم اخذ عطايتهم ونكح نسبيهم وصاح ظفهم
وحكم بما ليسم ونزل ذلك على علي فما دام ما ذهبتم إليه في النص

الجواب

قبله أما أخذ العطايا إنما اخذ بعض حقيقته وأما الصلاة
ظفهم ونزل الإمام مرتفعهم بين يديه فصلاة فاسدة على أن
كلامه مودفريجه وأما نكاح نسبيهم فغيره جواب
أحد نعمنا على طريق المنفعة والآخر على طريق المنفعة
الذي على طريق المنفعة فإن المشبعة مروي بها الحقيقه
من ظالم القسمة من مسلم الحنف واستدلوا على ذلك بأن
إنما الخطاب لما رد من كان أنكر سبناه لم ترد الخلفه
ولو كانت من السبي لردنا وأما الذي على طريق المنفعة
فهو أن إذا سلمنا لكم أنه نكح نسبيهم لم يكن لكم فيه
ما لردكم / وإن لا نكح نسبيهم أي لو نكحوا نوا نارا حيث

يا رسول الله صلى الله عليه وآله ومن رآه في بيته لفر
 ولنا بهم حلال لكل واحد منكم من ثوبه وديناره وسبوع
 لك ما دلت به له كأن لا ريب فيهم فادعيت إمامته
 صلح إمام المؤمنين سلام الله عليه من سيدهم لكل امرئ
 منكم فذللي وإما حكمهم في محاسنهم فانه لو فذل لا بد لهم
 من حكمهم كما وأطاعوا لعل إذا حكم له وإليه دينهم
 التوفيق قال من كتب خطه هذا المسألة أحمرها بها
 ولينبت عتوبها حسب ما أملاها رضى الله عنه
 وصلى الله على سيدنا محمد وآله

وقت كتابته في راتبة خاتمة عمومي آية الله العظمى
 مرعشي نجفي - قم

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله وليّ كلّ نعمة .

سأل سائل فقال : إذا كان رسول الله صلى الله عليه وآله عندكم قد نصّ على أمير المؤمنين سلام الله عليه ، واستخلفه على أمته ، فلمَ قعد^(١) عن حقّ له ، وقد عوّل النبي صلى الله عليه وآله عليه فيه ؟ .
فان قلتُم : فعل ذلك باختياره . نسبتموه إلى التضييع لأمر الله وأمر رسوله .

وإن قلتُم : فعل ذلك مضطراً . نسبتموه إلى الجبن والضعف ، وقد علم الناس منه خلاف ذلك ، لأنّه صاحب المواقف المشهورة ، والفروسيّة المذكورة .

وبعد ذلك ، فلمَ أخذ عطاياهم^(٢) ، ونكح سبيهم ، وصلى

(١) في ب «بعد» .

(٢) في ب «عطائهم» .

خلفهم، وحكم في مجالسهم؟! وكلّ ذلك يدلّ على فساد ما ذهبتم اليه في النصّ.

الجواب: قيل له: أمّا أخذه العطايا، إنّما أخذ بعض حقّه.

وأما الصلاة خلفهم، فهو الامام، من تقدم بين يديه فصلاته فاسدة، على أن كلّ مؤدّ فريضة.

وأما نكاحه من سبيهم، ففيه جوابان:

أحدهما: على طريق المانعة.

والآخر: على طريق المتابعة.

فأمّا الذي على طريق المانعة، فإن الشيعة تروي أن الحنفية^(١)

تزوّجها من خالها القاسم بن مسلم الحنفي، واستدلوا على ذلك، بأن عمر ابن الخطاب لما ردّ من كان أبو بكر سباه، لم يردّ الحنفية، ولو كانت من السبي لردّها.

وأما الذي على طريق المتابعة: فهو أنّا إذا سلّمنا لكم أنّه نكح من

سبيهم، لم يكن لكم فيه ما أردتم، لأنّ الذين سباهم أبو بكر كانوا قادحين في نبوة رسول الله صلّى الله عليه وآله، ومن قدح في نبوته كفر، ونكاحهم حلال لكلّ أحد، ولو سباهم يزيد. وإنّما كان يسوغ لكم ما ذكرتموه لو كان الذي سباهم قادحين في إمامته، فنكح أمير المؤمنين سلام الله عليه من سبيهم، لكن الأمر خلاف ذلك.

وأما حكمه^(٢) في مجالسهم، فانه لو قدر الآ يدعهم يحكمون حكماً

(١) هي خولة بنت جعفر بن قيس بن مسّلمة بن ثعلبة بن يربوع بن ثعلبة بن الدؤل بن حنيفة بن لجيم بن صعب بن علي بن بكر بن وائل. أم محمد المعروف بـ «محمد بن الحنفية».

(٢) في ب «حكمهم».

مسألة في النصّ على عليّ عليه السلام ١٥

واحداً لفعل، إذ الحكم له وإليه دونهم. وبالله التوفيق.

قال من كتب بخطه هذه المسألة: إختصرها كاتبها، وليست
مستوفاة حسب ما أملاها رضي الله عنه، وصلى الله على سيدنا محمد
النبي وآله اجمعين الطيبين الطاهرين.

* * *